الإصلاح الدستوري في العراق

بين متطلبات التعديل الدستوري والواقع السياسي

أ.م.د.مصدق عادل طالب

كلية القانون – جامعة بغداد

يُعد موضوع التعديلات الدستورية من أهم المشكلات العملية التي تواجه عملية إصلاح دستور جمهورية العراق لعام 2005، ويكمن السبب في ذلك في أنَّ الإصلاح الدستوري المنشود تحقيقه في النظام الدستوري العراقي لن يحقق غايته المنشودة إلا بسلوك طريق التعديل الدستوري تارة، يستوي في ذلك التعديل الدستوري المؤقت المنصوص عليه في المادة (126) من دستور جمهورية العراق، أو التعديل الدستوري الاعتيادي أو الدائم المنصوص عليه في المادة (142) منه، أو تعديل الممارسة السياسية والعملية لواقع ممارسة السلطة في العراق تارة أخرى.

ومن هذا المنطلق فإنَّ التعديل الدستوري له مبرراته وحججه التي تجعل منه محور وجوهر الإصلاح الدستوري في العراق، ففي الوقت الذي يمكن للإصلاح الدستوري أنْ يلجأ إلى تعديل الممارسة السياسية لبعض المشاكل التي لحقت النظام السياسي في العراق كإلغاء مسألة المحاصصة والديمقراطية التوافقية، نجد بالمقابل أنَّ التعديل الدستوري يكون أنجع في تحقيق الإصلاح الدستوري المنشود في العراق، وذلك لاتساع نطاقه من حيث الشمول والنطاق والأدوات وتحقيق الشرعية الشعبية.

وعلى الرغم مما يتراءى لنا لأول وهلة عدم وجود مشاكل تعترض عملية تعديل الدستور العراقي، إلا أنَّ هذا القول غير صحيح على إطلاقه، إذ سبق للمحكمة الاتحادية العليا أنْ ارست في أحد قراراتها الصادر عام 2017 تحدياً رئيساً يقف في وجه أي إصلاح دستوري، ويتجسد في عدم إمكانية إجراء أي تعديل على دستور جمهورية العراق لعام 2005 إلا بسلوك الطريق الاستثنائي المنصوص عليه في المادة (142) من الدستور على الرغم من انقضاء المدة المحددة لإجراء هذه التعديلات.

ومن هذا المنطلق تتمثل إشكالية البحث في الإجابة على تساؤل مهم: ماهي التحديات النظرية والعملية التي تواجه التعديلات الدستورية في العراق عموماً ولجنة التعديلات الدستورية المؤقتة خصوصاً؟

وهل أنَّ المبدأ الذي أرسته المحكمة الاتحادية العليا في إعادة العمل بالتعديلات الدستورية الاستثنائية وفق المادة (142) من الدستور يصب في تحقيق الإصلاح الدستوري المنشود من عدمه؟

وهل بالإمكان رسم خارطة الإصلاح الدستوري في العراق في ظل الطريق المرسوم للتعديلات الدستورية الاستثنائية، أم أنَّ هناك بعض المسائل التي ليس بالإمكان تعديلاتها الا من خلال سلوك طريق التعديلات الاعتيادية؟

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذا البحث فيتمثل بالمنهج التحليلي، كما تم الاستعانة والمنهج المقارن في بعض الأحيان من اجل الوصول الى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، والمتجسدة في بيان مدى إمكانية تذليل التحديات العملية في استكمال التعديلات الدستورية في العراق.